

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

دعماً لكلام الاصفهاني

و نحن نوافقهُ أيضاً في هذه الإشكالية حيث إن آية: تنزل الملائكة و الروح فيها بإذن ربهم من كل أمر. ليس الأمر بمعنى الشيء بل بمعنى الإرادة التكوينية و التشريعية بحيث تنزل الملائكة لأجل الإرادات الإلهية أو تنزل ابتداءً من كل أمر و إرادة ربانية، و كذلك آية: و يستلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي. فإن الروح من متعلقات و مستأثرات الرب فلا يتحدّد معنى الشيء فيها تعييناً [1]، بينما الآخوند قد اعتقد وضع مادة الأمر للفظ الشيء تعييناً و لم يعبر بأن الأمر وضع للشيء في الجملة، و كذلك آية: ألا له الخلق و الأمر: حيث إنا منذ زمن قديم و قبل أن نلاحظ عبارات المحقق الاصفهاني كنّا نستظهر أن الأمر بمعنى الإرادة و التدبير و المشيئة، إذن فمثال هذه الآيات يؤول إلى معنى الطلب و الإرادة لا الشيء، فبالتالي إن المحقق الاصفهاني يُعيد كافة المعاني المذكورة إلى الطلب المسبوق بالإرادة.

و على ضوءه تنعطف كلمة الشيء أيضاً على المعنى الطلبي إذ - وفقاً لتعابيره - إن عامة الأشياء باعتبار تعلقها و اندراجها ضمن مشيئات الله - التي قد أوجدت ذاك الشيء - تعدّ من إرادات الله سبحانه مطلوبة التحقق و الوجود، و بالنتيجة إن استعمال الأمر - بمعنى الأمور - في الأشياء و الجوامد فمن جهة رؤية الفعل و الحديثية فيها فيتمّ انطباق إرادة الله عليها كالأكل و الشرب و الوقوف فإنها تتعلق بدايةً بإرادة الله ثم يُلاحظ ذات الشيء لاحقاً، و بهذا يتبرّر استعمال الأمر بمعنى الأمور في الذوات، فيعود ناتج معنى الأمر إلى معنى الطلب و الإرادة. [2]

و بهذا التقرير قد تألّأ المائز ما بين الأمور و الأوامر فإن الأمور متعلّقة الإرادة البحتة من دون تعلق الطلب بها كالحاظ الأشياء و الجوامد بينما لو توجّه إليه الطلب و البعث لأصبح أمراً من الأوامر لا الأمور، فهذا النمط من اللحاظ المحدّد هو المميّز ما بين الكلمتين بحيث قد تسبّب بتبدّل هيئة الجمع فيهما، رغم اجتماعهما على مادة الأمر، و هذا ما استظهره المحقق الاصفهاني من مختلف الاستعمالات العربية فلم يجتهد برأيه في تحديد معنى الأمر.

و على أساس هذا التفريق يستبين لك معنى الأمر و ارد ضمن الآيات التالية: ليس لك من الأمر شيء. (أي لا إرادة لك مقايضة لإرادة الرب). حتى إذا فشلتم و تنازعتم في الأمر. يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله.

نقطة خاطفة في مقولة المحقق الاصفهاني

إن الذي قاد المحقق الاصفهاني لكي يعيد المعاني المذكورة إلى معنى الطلب هو أنه قد أحسّ و أحرز بأنه هناك صلة و تقارب ما بين معاني الأمر نظير: الفعل و الغرض و الطلب و الشيء، فباعتبار تعلقها بالإرادة و مشيئة المتكلم قد اندرجت ضمن الجامع الطلبي و و المعنى البعطي، و هذا ما نشعره نحن كذلك إذ حينما نتفطّن في معاني مادة العين الغزيرة نقف على أنها لا تتلائم و لا تحتشد تحت جامع واحد، بينما الوجدان تجاه مادة الأمر الذي تتساهم معانيه مع بعض ضمن نقطة واحدة، تشهد بمقولة المحقق الاصفهاني، فهو على الصواب.

- [1] و هذا يعني صحة سلب معنى الشيء عن الأمر، فبالتالي لا يدل على وضع الأمر للشيء لأننا في عملية الوضع بحاجة إلى تبادل صحة الحمل و عدم صحة السلب، بينما هذا الثاني لم يتوقّر هنا. و لهذا فنحن نحتاج إلى تعيين معنى الشيء في مادة الأمر لكي يتم الوضع فلا يشهد لصحة الوضع محض صحة استعمال الأمر في معنى الشيء، بل بحاجة إلى عدم صحة السلب.
- [2] و كنموذج آخر، إن ملاحظة الطاقة النووية أو أية طاقة الكترونية مثلاً تعدّ من الذوات و الجوامد التي قد عنى المتكلم حديثها و ميزتها الفعلية و التأثيرية لا محض لحاظ نفس ذات الطاقة بما هو وجود بحت.